المواطنة والهوية في الجزائر: من الهوية المدنية إلى الهوية الوطنية الجامعة

Citizenship and Identity in Algeria: From Civil Identity to Inclusive National Identity

رابح زغوني

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/14 تاريخ القبول: 2022/06/03 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

يناقش هذا المقال إشكالية الهوية الوطنية في الجزائر التي تظهر في النقاش العام حول كثير من المشاريع المجتمعية الوطنية سواء في التربية والثقافة وحتى السياسة والاقتصاد. وفي ذلك ينطلق المقال من فرضية أنه بالإمكان تجاوز نقاش الهوية بوجود حد مقبول من شروط المواطنة التي تعمل على تحسين الشعور بالانتماء للوطن، وتؤسس لهوية مدنية تعبر عن قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية تعبر عن انتماء مدني للوطن. وإذ يتحقق ذلك، يمكن حينها فتح نقاش هادئ وموضوعي وبعيد عن العصبية والايديولوجية بشأن الهوية الوطنية الجامعة للجزائريين الذين يملكون من العناصر التي تجمعهم أكثر بكثير جداً عمّا تفرقهم كالدين، التاريخ والمصير الواحد المشترك.

كلمات مفتاحية: الهوية، الأمازيغية ، العربية، المواطنة، الهوية الجامعة.

Abstract:

This article discusses the problem of national identity in Algeria that appears in the public debate about many of the national community projects, whether in education, culture, and even politics and economics. The article is based on the premise that the identity debate can be overcome by the existence of citizenship requirements that improve the sense of belonging to the country, establishing a civic identity that expresses social value and behavioral practice of a civil affiliation to the country. In so doing, a quiet, objective and far from neural and ideological debate on the collective national identity of Algerians with much more elements than religion, history and common destiny can then be opened.

Keywords: Identity, Tamazight, Arabic, Citizenship, Inclusive Identity.

1- مقدمة

دائما ما يحصل الاتفاق على أهمية ودور الهوية في المجتمعات الإنسانية، فهي الأساس المتين لبناء الدولة وحصنها المنيع أمام تحديات التنمية السياسية والاقتصادية ومتطلبات النهضة الثقافية. إن الهوية إذ تمثل الأنا المتميز عن الآخر، فهي الأساس لبناء شخصية المنتمين لها من حيث الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، وكذلك بناء هوية المجتمع في عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه. فالهوية هي تعبير عن الشخصية الوطنية وعن الخصوصية في القيم والمثل والمبادئ واللغة والتاريخ والدين. لكن عملياً، كثيراً ما مثّل مفهوم الهوية إشكالية غالباً ما يتعثر تجاوزها في المجتمعات البشرية المعاصرة. والواقع، أن المجتمع الجزائري كان موضوعاً لإشكالية الهوية تلك، ويظهر ذلك جلياً من خلال الصراعات التي كانت ولا تزال تعبر عن نفسها من خلال المشاريع المجتمعية الوطنية سواء في التربية والثقافة وحتى السياسة والاقتصاد.

تظهر تجارب عديد الدول الديمقراطية المستقرة هوياتياً أن إشكالية الهوية قابلة للتجاوز بوجود حد أدنى من شروط "المواطنة" التي تتضمن الحقوق القانونية والدستورية، وضمانات المشاركة السياسية الفعالة,ومستوى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذ تعمل المواطنة الحقيقية على تحسين شعور الأفراد بالانتماء للوطن، فيتحقق بذلك ولائهم لوطنهم ومواطنة كل منهم للآخر، فتنتقل بذلك المواطنة من مجرد كونها توافق أو ترتيب سياسي إلى قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية تعبر عن هوية مدنية تعكس انتماء للدولة على أساس المواطنة.

يستمد هذا المقال أهميته من اقتراح مدخل الهوية المدنية لبناء الهوية الوطنية الجامعة لتجاوز النقاش الهوياتي، إذ تستهدف سياسة بناء هوية مدنية تجاوز التعامل المتميز مع مختلف الهويات الفرعية وفقا لمبدأ احترام الخصوصيات، وبدلاً من ذلك تعمل على خلق هوية مدنية مشتركة "civic identity" قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة. وعملياً، يهدف هذا المقال إلى تبيان عوامل الاختلاف غير الموضوعية التي عرقلت بناء الهوية الوطنية الجامعة وأسبابها التاريخية، وبالأساس يقترح تشكيل بناء هوية مدنية أساسها الديمقراطية والانتماء على أساس المواطنة لجمع الجزائريين كمدخل ضروري لفتح نقاش هادئ غير مسيس حول الهوية الوطنية الجزائرية الجامعة بمختلف مكوناتها الفرعية الثرية، للوقوف على العوامل المؤسسة لهوية الأمة الجزائرية الجامعة كالتاريخ والدين، وكذا الاستراتيجيات المساعدة على ذلك.

ففي الجزائر، وكغيرها من الدول التي تعرضت للاستعمار الأجنبي، لطالما كان بناء هوية وطنية جامعة يؤمن بها جميع الجزائريين؛ أكبر تحد تركه المستعمر الفرنسي أمام الجزائريين بعد نيل الاستقلال؛ إذ دأب الفرنسيون طوال مائة وثلاثين سنة من الاحتلال على طمس الهوية الجزائرية ومسخها، بإثارة النعرات الهوياتية خاصة بين العرب والأمازيغ، وقد شكّل ذلك – تاريخياً– جزءا مهماً من تحدي بناء هوية ثقافية جامعة للجزائريين بعد الاستقلال، ولا يزال هذا التحدي مستمراً بتجدد استنهاض الهويات الثقافية الفرعية حين طرح المشاريع الوطنية الاقتصادية والسياسية. فهل يمكن للانتماء على أساس المواطنة أن يكون مصدر هوية مدنية تتجاوز المصالح الخاصة المرتبطة بالهويات الفرعية ليكون المنطلق التأسيسي للهوية الوطنية

الجامعة المترفعة عن خصوصية الهويات الفرعية؟ وتستدعي الإجابة على هذه الإشكالية أن تأخذ منهجية المقال الطابع الوصفي الاستكشافي في تحديد العلاقة بين متغيري الهوية والمواطنة، وتستأنس بشواهد التاريخ لأغراض التحليل .

وقد اقتضت معالجة اشكالية المقال أن يتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

أولا. في مفهوم الهوية الوطنية، الهوية المدنية والهوية الوطنية الجامعة

ثانيا. سؤال من نحن والسجال التاريخي للهوية في الجزائر

ثالثا. الاندماج الاجتماعي من خلال المواطنة لتحقيق هوية مدنية في الجزائر

رابعا.في العوامل المؤسسة لهوية الأمة الجزائرية الجامعة

2. في مفهوم الهوية الوطنية، الهوية المدنية والهوية الوطنية الجامعة

إن الهوية هي وعاء الضمير الجمعي لأي اجتماع بشري ومحتوى لهذا الضمير في آن واحد، بما تشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها[1]. وبناء على ذلك، فإن تشكيل هوية دولة ما والحفاظ عليها يعد أمراً حيوياً لتحقيق درجة عالية من التجانس والانسجام بين أفرادها، تحافظ الدولة من خلالها على وجودها وصورتها أمام الأمم الأخرى وتضمن استمراريتها.

1.2 مفهوم الهوية الوطنية:

يقصد بالهوية الوطنية ذلك المركب الاجتماعي الذي يعكس ثقافة وقيم وتقاليد وتصورات الأمة، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله مجموعة بشرية ما لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها، وعبرها يمكن التمييز بين "الأنا" كشخصية وثقافة متميزة عن "الآخر". إنها تعبير عن إحساس ووعي بالانتماء والتعلق بمجموعة يَعبُر من خلالها الأفراد من الخصوصية الشخصية نحو بيئة انتماء اجتماعية وثقافية أوسع، فالهوية تظهر كجزء من تكوينهم الوجداني والذهني والنفسي قبل أن تكون مكوناً ثقافياً وقانونياً يرجع إليه. وتتجسد الهوية الوطنية في مجموعة من المقومات الأساسية[2]:

أ- اللغة الوطنية واللهجات المحلية المرتبطة بوجود شعب ما وتطوره ومصيره، على أساس أن تكون اللغة الوطنية معتمدة في التدريس على جميع المستويات، وفي التسيير الإداري، وفي القضاء، إضافة إلى التواصل بين شرائح المجتمع إلى جانب اللهجات المحلية؛

ب- القيم الدينية والوطنية المتكونة عبر العصور والتي تكسب الشعب حامل الهوية حصانة تحول دون ذوبانه في شعوب أخرى، وتؤهله لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها؛

---

[1] - أسماء بن تركي، الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة ورقلة، عدد خاص حول الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، 2010، ص 631.

[2] - نفس المرجع، ص 632.

ج- العادات والتقاليد والأعراف النابعة من تلك القيم والحاملة لها والعاكسة لمستوى الشعب حامل الهوية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي؛

د- التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب حامل الهوية من أجل المحافظة على هويته أرضا وقيما، عادات وتقاليد وأعرافا.

2.2 المواطنة والهوية المدنية:

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات"[1]. فالمواطنة أساساً، وقبل أن تكون رابطة وجـدانية تحكمها العاطفة، هي رابطة قانونية تربط المواطن بدولته بصرف النظر عن طبيعة هذه الدولة وشـكل الحكم فيها[2]. إن المواطنة هي صلة اجتماعية وسياسـية وقانونية تجعل من يحملون جنسية دولة ما يمتلكون حـقوقاً اقتصادية وثقافية، وممارسـة الحق السيـاسي في المشاركة السياسية والمساهمة في تشكيل الإرادة العامة[3]. ولتحقيق ذلك من الضروري توفر شروط أساسية تؤسس للمواطنة وهي[4]:

- المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز؛
- المشاركة الفعلية ودون تمييز بكل أبعاد المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- الحرية وتقبل الرأي والرأي الآخر؛
- العدالة في توزيع السلطة والدخل والمكانة الاجتماعية.

وإذا تحققت هذه الشروط، يمكن حينها أن يتحقق انتماء المواطنين للوطن، ويتحقق ولاؤهم، فتنتقل بذلك المواطنة من مجرد كونها توافق أو ترتيب سياسي إلى قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية تعبر عن انتماء مدني حضاري للوطن[5]. على أساس من ذلك، يمكن للمواطنة أن توفر آلية العيش المشترك وسط التنوع والاختلاف، فهي تتضمن اندماج جميع المواطنين في الحياة السياسية بغض النظر عن اختلافهم في العرق، الدين، المهنة، العمر والجهة، فتجمعهم وحدة مواطنية مدنية ذات أفق حضاري مستقل تماما عن الانتماءات العرقية والطائفية، وهذا الانتماء على أساس المواطنة هو في الواقع مصدر الهوية

[1] – علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 30.

[2] – خالد عليوي العرداوي، دور المواطنة الفعالة في بناء الديمقراطية على ضوء الرؤية الملكية، ورقة عمل مقدمة إلى **مؤتمر رؤية الملك عبد الله الثاني بن الحسين خريطة طريق نحو دولة المواطنة وتطور المجتمع**، جامعة البتراء،،المملكة الأردنية الهاشمية، يومي3-4 أفريل 2019، ص 5.

[3] – سيد محمد ولد يب، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2011، ص 59.

[4] – خالد العرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[5] –علي الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الجماعية في شكل إحساس وطني للتضامن بإمكانه تجاوز المصالح الضيقة الخاصة المرتبطة بالهويات الفرعية[1]، ولكنه أيضا المنطلق التأسيسي للهوية الوطنية الجامعة المترفعة عن خصوصية الهويات الفرعية.

3.2 الهوية الوطنية الجامعة:

يُقصد بالهوية الوطنية الجامعة ذلك الوعاء الوطني الكبير الذي يعترف ويوثق ويستوعب كل طوائف ومكونات المجتمع وكذا المجموعات الاثنية المختلفة في المجتمعات التعددية، ويخلق منه كياناً كبيراً وقوياً يمثل الجميع ولا يقصي أو يلغي أحدا، بل يقويه وينميه داخل الإطار الوطني العام الذي يقوي كل مكوناته. كما يصنع نقطة تلاق وارتكاز وانطلاق واحدة للمجتمع لينطلق منها لتحقيق أهدافه العليا. وتستند عملية بناء وتمكين الهوية الوطنية الواحدة الجامعة لمكونات المجتمع إلى منظومة متكاملة من المبادئ والمرتكزات، لخصها إبراهيم رمضان الديب فيما يلي[2]:

– ضرورة الاعتراف الكامل بكل المكونات الطائفية والهويات الفرعية الموجودة في المجتمع وحقها الكامل من المواطنة الحقيقة متساوية الحقوق والواجبات مع الجميع؛

– الاستناد إلى منظومة القيم الإنسانية العالمية المتعارف عليها عالميا بالحرية والتسامح والإخاء الإنساني والعدل والمساواة، والتي من شأنها تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والتعايش السلمي وصيانة وتعزيز الحريات الخاصة والعامة وإعلاء وتمكين وتطبيق القانون بما يضمن الأمن والاستقرار المجتمعي؛

– مجموعة قيم الرقابة الشعبية وفى مقدمتها الإيجابية، التطوع، المبادرة، الحكمة، الوعي، واليقظة، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، والتي من شأنها تعزيز تمكين الإرادة الشعبية خاصة عندما يتم وضعها في أطر مؤسسية متنوعة لمؤسسات ومجالات عمل المجتمع المدني كمكمل وداعم لأدوار ومهام الحكومة، مراقب لها ومعزز لأدائها ولخدمة مصالح الجماهير.

– تعزيز القيم المشتركة لكافة مكونات المجتمع الواحد، والتي تمثل نقطة الارتكاز الصلبة في بناء المجتمع الواحد؛

على هذا الأساس، فإن الحديث عن الهوية الوطنية الجامعة يقتضي علاقات اجتماعية واقتصادية تعبر عن مجمل المصالح والاحتياجات الأساسية لمختلف مكونات المجتمع، بما يعمل على التخفيف من حالة استنهاض الهويات الصغيرة والمختزلة داخل المجتمع مقابل الهوية الجامعة الحاملة للمشروع الوطني والممثلة لمصالح الجميع. ومما يجب تأكيده، هو أن الهوية الوطنية الجامعة لا تلغي مجمل الهويات الفرعية المكونة للمجتمع، فالهويات الفرعية (المناطقية / المذهبية / العرقية) تضل قائمة داخل أي نسيج اجتماعي ويمكن استدعائها أو حتى استحداثها، ولكن الهوية الجامعة، وبفضل تمثيلها للمصالح الاجتماعية ومجمل الاحتياجات المادية للناس، تقوم بتخفيف حالة استنهاض الهويات الفرعية من الماضي. ويرتكز نجاح الهوية الوطنية الجامعة الحقيقية القادرة على اختزال الهويات الفرعية على عاملين اثنين يجب على مؤسسات الدولة مراعاتها:

---

[1] – سيد ولد يب، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

[2] – رمضان الديب، **عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة** (2014، 05 ماي) ، تم التصفح في 25 فبراير، 2020 من الموقع: https://bit.ly/3dHVWyS

الأول هو القدرة على تمثيل المصالح الاجتماعية لكافة مكونات المجتمع. والثاني، تبني سياسة قادرة على اختزال الهويات الفرعية بل وتنظيم شكل صراعها السياسي، وكذلك توظيف هذا الصراع التنافسي في تطوير كافة مفاصل الحياة[1].

إن أهمية الهوية الوطنية الواحدة الجامعة تتمثل أيضا في تحويل التعدد والتنوع الطبيعي للمجتمع إلى ثروة وطنية لتنمية ونهضة المجتمع، وتحويل التقاطع والصراع بين مختلف المجموعات إلى احتشاد منظم نحو بوصلة وطنية واحدة، بما يمنح أفراد الهويات الفرعية المختلفة كافة حقوقهم التي تقنعهم عمليا بأن قيمة ومكانة الوطن أعلى وأهم، وأن أهدافهم الفرعية لن تتحقق إلا في سياق قيمة الوطن الواحد؛ إضافة إلى كل ذلك تبني الهوية الوطنية الواحدة للمجتمع جدارا صلبا ومنيعا لصد أية محاولات خارجية للنيل من وحدة وتماسك وقوة المجتمع عبر بوابة الأقليات[2].

3. سؤال من نحن والسجال التاريخي للهوية في الجزائر:

تحاجّ دراسات الباحثين في الأنثروبولوجيا بأن منطقة شمال إفريقيا –تاريخياً– هي منطقة استوطنها واستقر بها الأمازيغ قديماً. وعلى هذا الأساس، فإنه لا شك في أن تاريخ الجزائر —في جزء مهم منه– هو من تاريخ العرق الأمازيغي الضارب في أعماق تاريخ منطقة شمال إفريقيا. والواقع، أنه منذ القدم تعرضت شمال إفريقيا للغزاة من الفينيقيين إلى الرومان ثم الوندال فالبيزنطيين، دون أن يؤثر ذلك على هويتها الثقافية والاجتماعية، بل شكل ذلك رافداً وإضافة لم تعرفها بقية المجتمعات[3].

لقد استمر الوضع على هذا النحو إلى غاية وصول الإسلام عن طريق العرب، ومن هنا بدأت الهجرات العربية بطيئة ولم تطرح إشكالاً إلى غاية القرن التاسع الميلادي حين بدأت الهجرة العربية، أين أخذ الاختلاط بين الأمازيغ والعرب شكلاً متسارعاً، بدليل أن ابن خلدون تحدث في القرن الخامس عشر الميلادي عن بطون عربية اختلطت بقبائل هوارة الامازيغية، وعن قبائل أمازيغية وجدت نفسها في عداد قبائل بنو سليم العربية. وحسب الانثروبولوجي الجزائري مبروك بوطقوقة، فإنه ومع مطلع القرن التاسع للميلاد بدأت تبرز عملية الاستعراب، أين أصبحت العربية لغة السياسة والثقافة دون أن يستدعي ذلك الصراع العسكري بين البربر والعرب؛ لأن الطابع الديني الذي جمع الثقافتين سمح للثقافة العربية بهيكلة علمية أكثر تنظيماً في المؤسسات والمعاهد والمدارس، إلا أن باب الصراع الثقافي بين الثقافتين الامازيغية والعربية فتح على مصراعيه منذ تلك الفترة. ويفسر الأستاذ مبروك بوطقوقة ذلك في اكتفاء الثقافة الامازيغية بالتقليد وعجزها على التجديد في المناهج والمؤسسات، مما جعل عملية الاستعراب ممكنة، عكس ما حدث في بلاد فارس وبلاد الترك، حيث تم أسلمة هذه

---

[1] – علي الصراري، **حول مفهوم الهوية الوطنية الجامعة** (2015، 30 جوان)، تم التصفح في 25 فبراير، 2020 من الموقع: https://bit.ly/3bsPN7S

[2] – رمضان الديب، مرجع سبق ذكره.

[3] – مبروك بوطقوقة، **أشكلة الهوية في الجزائر بين الأمزغة و العوربة و العولمة** (2010، 20 أفريل)، تم التصفح في 21 مارس، 2020 من الموقع: https://bit.ly/3fIoIkv

الحضارات دون أن تتعرب، فحافظت هذه الحضارات على هويتها في مواجهة الهوية العربية، عكس ما حدث عندنا في شمال إفريقيا، ومن ثم بدأت أشكلة الهوية تبرز في منطقتنا[1].

للأسف أدت إشكالية الامازيغية تلك إلى التأسيس لنظرة عدائية تجاه العنصر العربي وما يحمله من قيم وثقافة لدى جزء فاعل من النخبة الجزائرية، والتي ترسخت لديها أكثر بشكل غير بريء خلال الفترة الاستعمارية، مع أن هذا العنصر العربي كان خلال حقبة طويلة، تمتد عبر ألف وأربعمائة عام، يشكل جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي الجزائري، ويدخل ضمن هذا الإطار معالجة موضوع انتقال القبائل العدنانية إلى بلاد المغرب والتي طغى عليها الكثير من التحيّز والعدائية وصل بالبعض إلى نكران وجود هذه القبائل أو تقزيمها إلى عدد محدود من الأشخاص[2].

برزت مسألة الهوية في الجزائر فعلياً في القرن السادس عشر الميلادي، بتحول السلطة السياسية من يد القبائل البربرية إلى الأتراك، على الرغم أن ذلك لم يكن ليلاحظ لأسباب اجتماعية واقتصادية وعسكرية. وقد ظلت أزمة الهوية في الجزائر تتعمق طيلة الحكم التركي، ولم تكن المجموعات السياسية والعرقية لتنتبه إلى ما يحدث ثقافياً واجتماعياً بسبب انشغال الكل في الأحداث العسكرية وظاهرة الجهاد التي وحدت كل الجزائريين بربرا وعربا وتركا لصد الخطر الأوروبي. مع ذلك، فشل مشروع "التتريك"؛ أي مشروع فرض الهوية التركية، والذي حدث هو بروز ملامح مجتمع غير واضح لغويا، فهو يتحدث الأمازيغية يوميا ويكتب ثقافته بالعربية وسلطته الرسمية تستخدم التركية[3].

خلال فترة الاستعمار الفرنسي زادت إشكالية الهوية وأصبحت أكثر حدةً وعمقاً بسبب الاحتلال الفرنسي، الذي أراد فرض بعد آخر دخيل للهوية الجزائرية، حين فرض اللغة الفرنسية كلغة تعليم، فأغلقت الكتاتيب ومدارس تعليم القرآن وفتحت المدارس الفرنسية كمظهر للثقافة العصرية. لقد عملت السياسة التعليمية الفرنسية على طمس معالم الشخصية الجزائرية المستقلة فهمشت الأمازيغية والعربية واختزلت في مناطق جغرافية وعرقية. وحاول الاستعمار، من خلال دراسات الفرنسيين الانثروبولوجية غير الموضوعية في مجملها، خلق علاقة تصادمية بين البربري "المقيم" والعربي "الوافد" وتقديم الأول كمضاد للأخير واعتبار الأخير عنصرا دخيلا، وذلك لإذكاء نار الفتنة بين المكون الأمازيغي والمكون العربي في هذه البلاد لكي يسود الفرنسي المحتل[4]، ومن ثم وكما يذكر الأستاذ مبروك بوطقوقة "انهارت مرتكزات الهوية عند الجزائريين، فالبعض هرع إلى الاحتماء بالأمازيغية، وآخرون احتموا بالعربية، و فريق ثالث ركز هويته واختزلها في الإسلام، ورابع تنكر لهويته القديمة واستبدلها بهوية جديدة عبر عنهم بالإدماجيين، وغذت فرنسا الصراع بين الجميع في إطار سياسة فرق تسد"[5].

---

[1] – نفس المرجع.

[2] – عامر البغدادي، "الإشكاليات المطروحة حول الهوية الوطنية"، جريدة صوت الأحرار، الجزائر، عدد يوم، 2017/11/16

[3] – مبروك بوطقوقة ، مرجع سبق ذكره.

[4] – عامر البغدادي، مرجع سبق ذكره.

[5] – مبروك بوطقوقة ، مرجع سبق ذكره.

لقد جاءت نتائج السياسة الفرنسية واضحة قبل انطلاق ثورة التحرير، فقد عاشت القوى الوطنية في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين حالة من الانقسام الأيديولوجي حول كيفية التعامل مع الاستعمار ظهرت في تيارات ثلاث هي الاستقلال، الإصلاح والاندماج، لكن هذا الانقسام كان يخفي في جوهره صراعا حول موضوع الهوية وظهر ذلك جليا فيما عرف بالأزمة البربرية داخل حزب الشعب وبروز ما عرف يومئذ بحزب الشعب القبائلي PPK كعنصر مواز لحزب الشعب الجزائري، بعد أن توجه زعيم الحركة الوطنية ورئيس حزب الشعب مصالي الحاج لربط علاقات مع الحركات الوطنية بالمشرق خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية وإنشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة وبروز التفاف واسع حول قضية فلسطين وإضفاء بعد عربي على كل تلك النشاطات[1].

ورغم أن صراع الهوية قد خفت حدته في أيام الثورة التحريرية باسم الكفاح على عادة الجزائريين حين التصدي للعدو الخارجي، إلا أن ذلك كان مؤقتاً، فما أن انتهت حرب التحرير حتى اشتعلت حرب الهوية لكن تحت غطاء سياسي هذه المرة بسبب تجاهلا المكوّن الأمازيغي، حين عملت الدولة على تحجيمه في الحيّز السياسي والإعلامي والثقافي، الأمر الذي تسبب في تغذية خلافات متداخلة الأبعاد وصلت في كثير من الأحيان إلى درجة الاحتجاجات المباشرة[2]. غير أنه وفي الواقع، ورغم الحماية الرسمية والقانونية التي صبغت وجود العربية في المجتمع الجزائري، إلا أن اللغة الأمازيغية والفرنسية ظلتا محتفظتان بأهميتهما ومكانتهما، الأولى اكتسبتها من تاريخيتها وجغرافية انتشارها، حيث تشمل شرق الجزائر ومنطقة القبائل الصغرى والكبرى والصحراء، فيما الثانية بقيت لغة النخب المثقفة.

إن جزءا كبيرا من استمرار أزمة الهوية في الجزائر المستقلة يرجع إلى رفض النخبة الحاكمة فتح حوار فكري نخبوي جاد لمعالجة المشكل وتوحيد الجزائريين على هوية وطنية جامعة بمنهج ديموقراطي يستوعب الجميع ، وبدلاً من ذلك استخدمت الهوية من دين ولغة لأغراض سياسية لتذكية الصراع ولتغذية خصومات الأشخاص والنزاعات السياسية بين البربر والعرب، المحافظين والعلمانيين، اليساريين والليبراليين، المفرنسين والمعربين، والتي كانت تخفي وراءها صراع الهوية[3]. والحقيقة أن مثل هذا الخطاب السياسي هو ما يجب على النخبة السياسية والمثقفة تجاوزه وعدم الانزلاق نحو نقاشاته العقيمة إذا ما أردنا التأسيس لهوية وطنية تستوعب جميع الجزائريين. وكخطوة أساسية في مسار بناء الهوية الوطنية الجامعة المترفعة عن الخصوصيات الفرعية، فإن هذا التجاوز هو ما تمنحنا إياه المواطنة كمفهوم محايد يمكن أن يجمع حوله جميع الجزائريين

[1] – عامر البغدادي، مرجع سبق ذكره.

[2] – "الأمازيغية في الجزائر.. بين الدسترة السياسية والهوية الثقافية"، (فبراير 2016) ، تم التصفح في 20 مارس، 2020 من الموقع: https://bit.ly/2zuE0c0.

[3] – مبروك بوطقوقة، مرجع سبق ذكره.

باختلاف مشاربهم. فالمواطنة لا تعني التفاعل بين الهويات الفرعية تحت طائل الإكراه وليست هي بديلا عن الهوية الوطنية ولكنها دعامة إضافية لها[1].

4. الاندماج الاجتماعي من خلال المواطنة لتحقيق هوية مدنية في الجزائر:

بحسب تعريف الأمم المتحدة فإن الاندماج الاجتماعي هو "العملية التي من خلالها تبذل الجهود لضمان فرص متساوية لكل فرد في المجتمع –بغض النظر عن خلفيته... هذه الجهود تتضمن سياسات وأفعال تضمن الحصول على الخدمات العامة بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التي تؤثر على حياتهم"[2]. فالمواطنة من خلال إستراتيجية الاندماج الاجتماعي هي تعبير عن التفاعل والمساهمة الايجابية للمجموعات المختلفة بحيث يشارك الجميع في بناء هوية مدنية مشتركة مع الحفاظ على هويتهم الثقافية[3] ، وبذلك تعبر هويتهم الثقافية عن قيمة مضافة للثقافة السائدة وليس خضوعا لها.

نظرياً، تقوم إستراتيجية الإدماج الاجتماعي على تبني الحكومات المركزية لسياسة اجتماعية، مدنية واقتصادية محلية تسعى لامتصاص الاختلافات بين المجموعات المختلفة، فخيار الإدماج يتأسس على محاولة تجاوز الهويات الفرعية داخل الدولة من خلال عمل الحكومات على دمج مختلف المجموعات بهوياتهم الفرعية لتضمها ضمن هوية مدنية جديدة شاملة مترفعة عن هوية مختلف الأقليات المتنوعة[4]، لذا يجب تمييز سياسة الإدماج عن أشكال أخرى من أشكال الاندماج التي تتضمن الذوبان أو الإخضاع الثقافي مثل: الانصهار الثقافيFusion of culture ، الذي يعني عملية توحيد ثقافتين أو أكثر في الثقافة الواحدة، ويتضمن ذلك الاحتفاظ ببعض السمات وتعديل البعض الآخر وطرح تلك التي سيحل غيرها محلها. والتمثل الثقافي Culturel Assimilation الذي يعني امتصاص إحدى الثقافات لثقافة أخرى امتصاصا كاملا.

تستهدف سياسات الإدماج أو التوحيد تجاوز التعامل المتميز مع مختلف الاثنيات وفقا لمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل على خلق هوية مدنية مشتركة Civic Identity قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة[5]. ففكرة الاندماج الاجتماعي تنطلق من جهة، من التسليم بوجود التنوع أو التعدد أو عدم التماثل بين الناس. ومن جهة ثانية، بوجود إرادة واعية لدى هؤلاء لإقامة نسيج اجتماعي مشترك. وبهذا المعنى، فإن الاندماج يحمل معنى انضمام ثقافات غير

[1] – سيد ولد يب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]- Nora Amath, Australian Muslim Civil Society Organisations: Pathways To Social Inclusion, **Journal of Social Inclusion**,V 599, N1, 2015, p .8.

[3]- Taha Dina, Muslim Minorities In The West: Between Fiqh Of Minorities And Integration, **Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law (EJIMEL)**, University of Zurich, Vol 1, N1, 2013, Switzerland, p. 15.

[4] - John McGarry & Brendan O'Leary, The Political Regulation of National And Ethnic Conflict, **Parliamentary Affairs**, V47, N1, 1994, p.102.

[5] - Idem.

متماثلة، الاعتراف المتبادل بينها والسعي لاستثمار قابلية التكامل بين عناصرها لتوليف كيان جامع جديد له القدرة على الاستمرار. فالاندماج لا يعرف من خلال التوافق المادي، وإنما من خلال الأهداف المشتركة بين أفراد المجتمع حتى يشعر أفراد الهويات الفرعية المختلفة أكثر فأكثر بأنهم أعضاء كاملون في المجتمع يدافعون عن الوحدة الوطنية وبأنهم متساوون رغم اختلاف الهوية الثقافية عن هوية الأغلبية[1].

في الجزائر، ولناحية النص القانوني، ومنذ دستور 1989 تعززت المواطنة كقيمة دستورية ثابتة، فالمادة 30 من دستور 1989 وفرت ضمانة أساسية لضمانتها هي"إزالة العقبات التي... تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"،كما تعززت المواطنة بفتح المجال للمواطنين بالانخراط في العمل الجمعوي والمشاركة السياسية. وقد عزز دستورا 1996 و2008 أيضا من قيمة المواطنة باستعمالهما الصريح للفظ المواطن في نصوص كثيرة.[2]. لكن وبالرغم من التطور على صعيد النص في مفهوم المواطنة، إلا أنه لم يتطور كثيرا على الصعيد التطبيقي، فإرادة المواطن في اختيار ممثليه ليسن محترمة، وتنعدم إرادته في مراقبة أعمال السلطة، وحريته في التعبير مقيدة، فلا يستطيع أن يمارس حقه في التظاهر ولا يسمح له بالمشاركة في تسيير شؤون الأمة إلا في إطار ما تسمح به السلطة[3].

إنه وعلى الرغم مما تضمنه القوانين الجزائرية من وجود حد أدنى من شروط المواطنة، تتضمن الحقوق القانونية والدستورية، ضمانات المشاركة السياسية الفعالة ومستوى من الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فإن المواطنة الحقيقية لا تتطلب فقط وجود إقرار مبادئ وتوظيف آليات بل تحتاج التزام المؤسسات الرسمية لتطبيقها على أرض الواقع. لأجل ذلك، فإن أولى خطوات التأسيس لهوية مدنية في الجزائر لا بد أن يبدأ بعمليات إصلاح النظام السياسي فيكون متسماً بقيم الحياد، النزاهة والكفاءة، ويكون فيه لمجتمع مدني مستقل دور أكبر في صنع القرار، فحينها ستتشكل تلقائيا هوية مدنية وطنية تذوب فيها كل الهويات الوطنية الفرعية ويكون حينها الشعور بالانتماء للوطن أكبر من أي انتماءات أخرى ضيقة، لأنه وطن قائم على المواطنة الحقّة والمشاركة الفاعلة لمختلف مكونات المجتمع في إدارة الشأن العام بعيدا عن الإقصاء والتهميش وعن الجهوية. وحينها يمكن فتح نقاش هادئ، موضوعي وبعيد عن العصبية والايديولوجية بشأن الهوية الوطنية الجامعة للجزائريين الذين يملكون من العناصر التي تجمعهم أكثر بكثير جداً عما تفرقهم كالدين، التاريخ والمصير الواحد المشترك.

---

[1] - Samina Yasmeen, Understanding Muslim Identities: From Perceived Relative Exclusion to Inclusion, **Centre for Muslim States and Societies**, University of Western Australia, 2008, Australia, p.17.

[2] – نادية خلفة، المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، كلية الحقوق جامعة باتنة، العدد 9، 2016، ص 101.

[3] – نفس المرجع.

5. في العوامل المؤسسة لهوية الأمة الجزائرية الجامعة:

إن الانصهار الحاصل عبر التاريخ بين المجموعات من القبائل الامازيغية والعربية يجعل مسعى إحصاء النسبة المئوية للمكونين في المجتمع الجزائري مسعى خاطئاً منذ البداية، لأن الحقيقة أن أبناء هذا البلد على مر تاريخهم شكلوا جسماً واحداً صلباً ومتحداً تصدى دائما لكل الغزوات القادمة من أوروبا وكان آخرها الغزو الفرنسي. صحيح أن التنوع الثقافي يولد أنماطا ثقافية فرعية ولكن ضمن ترابط السمات الثقافية التي تؤدي آليا إلى ظهور نمط ثقافي يستوعب الكل ويكون وعاءه المشكل لهوية المجتمع. ومن ثمة، يصبح من الضروري معرفة الأبعاد والعوامل المشكلة للهوية التاريخية كمقدمة للهوية الثقافية الجامعة التي نحن بصدد البحث فيها، وبهذا الصدد سوف يقدم لنا التاريخ والدين قاسما مشتركا موحدا لهوية الجزائريين.

بالنسبة للتاريخ، ربما لم يكن لأي عامل كان أهميته كالأثر الكبير كالذي يخلفه التاريخ في تشكيل الهوية، فمجتمع بلا تاريخ مجتمع بلا حاضر ولا مستقبل، فتاريخ أي أمة هو كأساس أي بناء متين يمكن أن يتحمل كل الاختلالات والهزات. ولقد لعبت المقاومة تاريخيا دورها في صهر عناصر المجتمع الجزائري، إذ أن الشعور بالخطر غالباً ما يبعث على تفعيل كوامن الوحدة، كما أن عناصر المجتمع الجزائري ورثت رصيداً تاريخياً عن فكرة المقاومة التي دوما ما كانت تجمع الجزائريين أمام العدو الخارجي[1] .

كما يضطلع الدين بدور مهم في تشكل الهوية الوطنية الجزائرية الجامعة، ذلك أن العقيدة الإسلامية ألفت ووحدت بين مختلف المجموعات العرقية، وقد ساعدها في ذلك ابتعادها عن أن تكون عنصر صراع تضاد مشتت للبنى المؤثرة والمتداخلة، مما أوجد ثقافة إسلامية جامعة ابتعدت عن الصراع الثقافي. فقد تعرض المجتمع الجزائري للصراع الطائفي بحدة أقل مما كان عليه الحال في بلاد المشرق العربي مما قلل من حدة المواجهة داخل المجتمع. فالانتماء الديني كان ولا يزال محسوماً في أغلب فتراته لصالح الإسلام السني المالكي، ومن ثم فإن الدين قدم للهوية الوطنية عاملاً جامعاً مانعاً وليس مفرقاً. فقد شكل الإسلام الأول كدين منفتح وقادر على الاستيعاب والتأثير في الأفكار حضورا مهما سهل الاتحاد والتماسك، وهو ما أفرز الإسلام الشعبي الذي كان يضم مختلف العناصر والمستويات حيث أصبحت الأيديولوجية الشعبية عاملا على توحيد الخط العام للمجتمع[2].

بناء علي ما تقدم من قواسم مشتركة يمكن للنخب الجزائرية السياسية والثقافية من كل الأطراف تجاوز إشكاليات الانتصار للهويات الفرعية الضيقة، والتحرك نحو بناء الهوية الوطنية الجامعة. وذلك لن يكون متاحاً إلا إذا تعاملوا مع ملف الهوية بحوار موضوعي جاد يجب أن يكون كشرط مسبق تحت إدارة ووصاية سلطة مدنية ديمقراطية. إنه بالحوار وحده يتم

[1] – مبروك بوطقوقة، مرجع سبق ذكره.

[2] – نفس المرجع.

نزع فتيل التوترات التي تظهر بين الحين والآخر، وكلما ارتفع مستوى الحوار وتوسّع ليشمل مختلف أطياف النخبة الوطنية تضيق بُؤر التوتر والخلاف[1]. ممّا يسمح ببروز قواسم مشتركة راسخة تلتف حولها الجماعة الوطنية وفق المسارات الثلاثة التالية[2]:

أولاً: تحديد الهدف من فتح النقاش حول ملف الهوية داخل المجتمع والدولة، بحيث لا يكون التناول وسيلة للهدم وسببا للسجال، وتبادل مختلف الأطراف الاتهامات، ووصم كل طرف الآخر بالتخلف والتأخر الانسلاخ عن الذات، بل أن يكون النقاش رافعة للبناء والاستقرار والنهوض بعيداً عن الاشتباك والصراع الأيديولوجي. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التعامل قضايا الهوية باعتبارها بوابة لبناء الجسور بين مكونات المجتمع الجزائري؛ فذلك سيوفر الجهد ويقلل من حجم التوتر والانفعال؛ إذ إن الأمازيغ والعرب مكونان للمجتمع انصهرا سوية، والاثنان شكلا معاً وجه الجزائر الحضاري المقاوم للاستعمار والداعم لقضايا التحرر في المنطقة وفي العالم.

ثانياً: اعتبار الهوية الجزائرية عنوانا واحدا لأبعاد متعددة (ثقافية واجتماعية وسياسية)، إذ إنه من الخطأ جعل النقاش حولها مقتصرا على البعد اللغوي فقط لينحصر النقاش بين ثنائية الامازيغية والعربية فنتساءل حينئذ هل نحن عرب أم أمازيغ رغم أن ما يجمعنا ويوحدنا أكبر، فلا بد من تناول الهوية من حيث جميع المجالات الإنسانية والمجتمعية من تراث وتاريخ وجغرافيا واقتصاد وفنون وموسيقى جزائرية داخلة فى مدار الهوية ومؤثرة فيه. ولذلك يعد الإسلام فرصة تاريخية لإنتاج خيط ناظم يجمع شتات الهوية الجزائرية؛ وبالتالي عندما يفتح النقاش حول الهوية لا بد أن يفتح من الباب الواسع الذي يرحب بفحص واعتبار كل السياقات وعدم قصر مناقشة قضايا الهوية في الإطار الاحتجاجي والسياسي والقانوني فقط.

ثالثاً: ضرورة فهم النخبة الجزائرية لفلسفة بناء الهوية الوطنية باعتبارها متغيرة ومتحركة ومتفاعلة مع التاريخ والجغرافيا، إذ إن علماء الاجتماع يعتبرون الهوية مساراً مفتوحاً يتشكل عبر الزمن ويتطور في الحاضر، وقد ينمو في المستقبل وفق الفرص والتحديات التي يفرضها الواقع المحلي والإقليمي والدولي، وهو ما يبدو في تمسك العديد من النخب الأمازيغية بهويتها اللغوية، وجعلها أهم مكونات هويتها الخاصة عندما وجدت أن لغتها مهددة ومُهملة بعد الاستقلال نتيجة عدم اعتراف النظام بها، في حين أنهم أثناء الاحتلال الفرنسي كانوا يعتبرون أن الهوية الإسلامية هي الواجب إبرازها لأن المحتل كان يستهدفهم.

[1] – عامر البغدادي، مرجع سبق ذكره.

[2] – ياسر الغرباوي، **الهوية الجزائرية... 3 مسارات لمواجهة التحديات القائمة** (2017، 7 أوت)، تم التصفح في 20 مارس، 2020 من الموقع: https://bit.ly/2Wqdp97.

6. خاتمة:

تمثل المواطنة علاقة اجتماعية تقوم بين الأفراد والمجتمع السياسي، بموجبها تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأفراد عن طريق القانون الذي يساوي بينهم في التمتع بالحقوق كمواطنين متساوين في القرار والدور والمكانة، ودون تمييز على أساس هوياتهم الثقافية الفرعية. وفي مقابل ذلك، يبادلها الأفراد الولاء للوطن وتحمل الواجبات تجاهه. غير أنه، وبأي شكل من الأشكال، لا تعني المواطنة التفاعل بين الهويات الفرعية تحت طائل الإكراه، وليست هي بديلاً عن الهوية الوطنية ولكنها دعامة إضافية لها، فلا يمكن لحق من حقوق المواطنة أن يحل حق من حقوق الهوية. إن الهوية المدنية القائمة على أساس المواطنة، تؤسس لمجتمع الديمقراطية الحديثة الذي سيجد مجتمعا إيجابيا يشارك بقوة وفاعلية في الحياة العامة، ويقبل التداول السلمي للسلطة، ويقدس العمل الوطني، وبفضل المساواة أمام القانون، يجعل المجموعات المختلفة تؤمن بضرورة تقديم الوطن على الهوية الفرعية، وهو الأمر الذي يساعد أخيرا على بناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الهويات الفرعية الضيقة بناء على القواسم المشتركة لأفراد الوطن.

وتكمن أهمية الهوية الوطنية الجامعة فيما تعززه من شعور بالأمان والتقليل من حدة الخوف لدى كل مجموعة اثنية أو ثقافية على حاضرها ومستقبلها خشية التعرض للإقصاء أو الالحاق الثقافي والحرمان من الحقوق الخاصة والعامة، مع ترشيد أهداف وطموح الأغلبية وتحويله إلى طموح مرشد وموجه لتحقيق الأهداف العليا للوطن. وعلى هذا الأساس، فإن الحديث عن الهوية الوطنية الجامعة يقتضي علاقات اجتماعية واقتصادية تعبر عن مجمل المصالح والاحتياجات الأساسية لمختلف مكونات المجتمع، بما يعمل على التخفيف من حالة استنهاض الهويات الصغيرة والمختزلة داخل المجتمع مقابل الهوية الجامعة الحاملة للمشروع الوطني والممثلة لمصالح الجميع.

في الجزائر، ربما لم تنجح دولة الاستقلال في معالجة إشكالية الهوية لأنها لم تجرأ على فتح نقاش حول تحديات الهوية في الجزائر، يتم من خلاله مراجعة الأفكار والتصورات النمطية السائدة حول الهوية التي لعب الاستعمار دوراً هاماً في تأجيجها. لذا فإنه وبعد مرور أكثر من نصف قرن عن الاستقلال، وبالرغم من فصل الدستور الجزائري في مكونات الهوية الوطنية، ما يزال الجدل حول الهوية الجزائرية قائماً ولا يستبعد أن يظل إذا لم يعالج بعيدا عن الاستقطاب الايديولوجي والنزعة العرقية والتعصب الجهوي، ومؤسساً على توافق وطني واسع يكون مبنيا على الحوار الوطني والهادف لبناء هوية مدنية جامعة قائمة على المواطنة الحقّة والمشاركة الفاعلة لمختلف مكونات المجتمع في إدارة الشأن العام لبناء دولة راسخة ومستقرة.

في الحقيقة، سيكون من المناسب أكثر الحديث عن تنوع وثراء عرقي ولغوي في الجزائر انصهر في شخصية وطنية جزائرية أكثر منه تنوع صراع وانقسام؛ لأن عوامل الامتزاج والانصهار عبر التاريخ كانت دوما أقوى من دعاوى التفتيت والتفرقة العصبية. لكن ما كان يحتاجه هذا التنوع هو سلطة داعمة ساهرة على توجيهه وقولبته باتجاه البناء والتجميع، بعدما عمل الاستعمار على خلق الشعور بالانتماء للهويات الضيقة. وإن استمرار الجدل حول الهوية الوطنية، وبقدر ما يعبر عن

أزمة ثقافية واجتماعية، فهو يؤشر كذلك على وجود أزمة سياسية بشأن تحديد الخيارات وبالتالي تحديد كيفية بناء الحاضر والمستقبل.

7. قائمةالمراجع:

1. **الأمازيغية في الجزائر.. بين الدسترة السياسية والهوية الثقافية**، (فبراير 2016) ، تم التصفح في 20 مارس، 2020 من الموقع: https://bit.ly/2zuE0c0

2. البغدادي عامر، الإشكاليات المطروحة حول الهوية الوطنية، **جريدة صوت الأحرار**، الجزائر، عدد يوم، 2017//11/16

3. الديب رمضان، **عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة** (2014، 05 ماي)، تم التصفح في 25 فبراير، 2020 من الموقع:https://bit.ly/3dHVWyS

4. الكواري علي خليفة، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

5. العرداوي خالد عليوي، دور المواطنة الفعالة في بناء الديمقراطية على ضوء الرؤية الملكية، ورقة عمل مقدمة إلى **مؤتمر رؤية الملك عبد الله الثاني بن الحسين خريطة طريق نحو دولة المواطنة وتطور المجتمع**، جامعة البتراء،،المملكة الأردنية الهاشمية، يومي3-4 أفريل 2019.

6. الغرباوي ياسر، الهوية الجزائرية... ثلاثة مسارات لمواجهة التحديات القائمة (2017، 7 أوت)، تم التصفح في 20 مارس، 2020 من الموقع: https://bit.ly/2Wqdp97

7. الصراري علي، حول مفهوم الهوية الوطنية الجامعة (2014، 05 ماي)، تم التصفح في 25 فبراير، 2020 من الموقع: https://bit.ly/3bsPN7S

8. بن تركي أسماء، (2010)، الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة ورقلة، عدد خاص حول الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، 2010، 628-644.

9. بوطقوقة مبروك. **أشكلة الهوية في الجزائر بين الأمزغة و العوربة و العولمة** (2010، 20 أفريل)، تم التصفح في 21 مارس، 2020 من الموقع: https://bit.ly/3fIoIkv

10. نادية خلفة، المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، كلية الحقوق جامعة باتنة، العدد 9، 2016، 86-108.

11. ولد يب سيد محمد، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2011.

12. Amath, Nora Australian Muslim Civil Society Organisations: Pathways To Social Inclusion, **Journal of Social Inclusion**,V 604, N1, 2015, 7-34 .

13. Dina Taha, Muslim Minorities In The West: Between Fiqh Of Minorities And Integration, **Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law (EJIMEL)**, University of Zurich, Vol 1, N1, 2013, Switzerland, 1- 36.
14. McGarry John Warren & O'Leary, Brendan , The Political Regulation of National And Ethnic Conflict, **Parliamentary Affairs**, V47, N1, 1994, 95-115.
15. Yasmeen, Saminaة Understanding Muslim Identities: From Perceived Relative Exclusion to Inclusion, **Centre for Muslim States and Societies**, University of Western Australia, 2008, Australia, 1-89.